

وهكذا، يبدو أن موسكو لم تتراجع عن موقفها في ما يتعلق بحدود العام ١٩٦٧، حتى عندما استمرت بالإشارة إلى خطوط العام ١٩٤٧، فأنها بدت وكأنها تؤكد فكرة حدود العام ١٩٦٧، وبخاصة عندما حاولت موسكو تقديم نفسها كشرية معتدل ومقبول في المفاوضات التي حاولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل استبعادها منها. ويستطيع المرء، بالفعل، أن يرى أن ثمة تطابقاً بين الجهود السوفياتية المبذولة لاستئناف أعمال مؤتمر جنيف، وبين عبارات الاعتدال المتعلقة بإسرائيل وحدودها. ولكن الحقيقة هي أن الاتحاد السوفياتي جازف بتعقيد علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية. فحين تحدث عن حدود العام ١٩٦٧ لم يبين أن الأمر ينطوي على عمل تكتيكي، مع أنه يمكن اعتبار استمراره في الإشارة إلى حدود العام ١٩٤٧، بمثابة سوط لاثارة شهية إسرائيل للتهام «جزرة» ١٩٦٧، في الوقت الذي قصد به أن تكون «فتة» للفلسطينيين^(٧٧).

لا يمكن تفسير هذين الموقفين والغموض الناتج عنهما بأنهما نتيجة الاختلافات في الرأي داخل أركان القيادة السوفياتية في ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني. وبالتأكيد، أن بعض الصحف تتصف بنزعة عداة لإسرائيل، وتنتهج خطأً انتقادياً أكثر قسوة على الدولة العبرية من صحف أخرى، وهذا الاختلاف ناتج عن اعتبارات داخلية (الصحافة الأوكرانية، مثلاً)، حيث إن الدعم الأعظم للفلسطينيين كان بارزاً، أكثر من غيره، في صحيفة اتحاد المهنيين (ترود) خلال الفترة التي كان فيها شيلبين هو رئيس الاتحاد. كما اتخذ نيكولاي بودغورني، خطأً نحو الفلسطينيين أكثر راديكالية، مما فعله بريجنيف. ولا ريب فإن مثل هذه الاختلافات يمكن أن تكون مسؤولة عن التناقضات المعلنة والترددات الظاهرة في الموقف السوفياتي من هذا الموضوع، مع أن الاختلافات يمكن أن تعكس تقسيماً طبيعياً، وربما مقصوداً في العمل، يهدف إلى ابداء وجهات نظر مختلفة تتناسب مع الظروف المختلفة. وطالما لم يكن هناك قرار متخذ لأجراء مفاوضات عن الشرق الأوسط، فإنه ليس من المدهش أن يلجأ الاتحاد السوفياتي إلى ابقاء عدد من الخيارات مفتوحاً أمامه. وحقاً، أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي يرى أن موضوع الحدود الفلسطينية - الإسرائيلية، هو موضوع حاسم، أو موضوع مبدأ. وفي الحقيقة، من المحتمل، بصورة أكبر، أنه لم يكن ملتزماً، بشكل رئيس، بموضوع الحدود، وأن ميله إلى جانب حدود العام ١٩٦٧ أوضحت حقيقة اعتبارها بديلاً لخطوط العام ١٩٤٧، وأن حوارات السوفيات مع الفلسطينيين كانت تبدو مجرد اقرار لما يسميه السوفيات «النهج الواقعي» الذي يعطي لإسرائيل القوة وللولايات المتحدة الأمريكية التعهد، وبصورة عامة، الاعتراف بوضع إسرائيل منذ العام ١٩٤٩ وما بعده. أما الحد الآخر للدولة الفلسطينية، فهو الأردن. ولكن نادراً ما بحثته موسكو، مع أن هذا الحد كما هو متميز عن الدولة الفلسطينية التي تشغل الضفة الغربية المرتبطة بالأردن، تتضمنه التعليقات السوفياتية التي تدعو الفلسطينيين إلى القبول بدولة ضمن الأرض المحتلة العام ١٩٦٧. وفي حديث غروميكو لعرفات في السادس من أيار (مايو) ١٩٧٤، عندما عرّف الأراضي التي يجب أن تشمل بالتسوية، فضل الوزير السوفياتي تلك الأراضي بأنها «الأراضي المصرية (سيناء) وهضبة الجولان السورية، وتلك الأراضي التي لا تزال تعرف باسم الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة»^(٧٨).

حَكَمَ وطرف

في هذه الاثناء، ثار قلق ملحوظ ونشأ اهتمام سوفياتي بالتطورات الحاصلة في لبنان. لنذكر، في البداية، أن الحرب الأهلية الدموية في هذا البلد لم تسبب أية مشكلات تذكر بالنسبة إلى